المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181
EISSN: 2710-8139

المجلد 04 / العدد: 04 (2022)، ص314 -ص 334

مكانة تقييم المكتبات الجامعية في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية

طالب زوقار سميرة *

قسم علم المكتبات-جامعة وهران 1- (الجزائر) ، tsamira20032003@yahoo.fr

مخبر أنظمة المعلومات والأرشيف في الجزائر: تحولات تكنولوجية، ممارسات مهنية ومعايير دولية

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/09/15 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص

يعتبر التقييم من أهم الوسائل المستخدمة في قياس الخدمات وأثرها في المكتبات، خاصة وان هده العملية تعتبر صعبة جدا في المجال الخدمي؛ من أجل ذلك تمّ تطوير وسائل وابتكار طرق تسمح بتحديد فعالية المكتبات على جميع المستويات، وقد حضيت المكتبات الجامعية باهتمام كبير في هذا المجال كونها تقوم على خدمة زبدة المجتمع من طلبة وأساتذة وباحثين في مختلف المجالات العلمية و كونها إحدى الركائز الأساسية في البحث العلمي. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المكانة التي يحتلها التقييم في التشريع الجزائري بالنسبة للمكتبات الجامعية كونها إحدى الركائز والدعائم التي تحدد جودة الخدمات، وقد تمّ التوصل إلى أن المراسيم والقوانين والمنشورات التي نشرت في الجريدة الرسمية قامت بوضع إطار عام لتنظيم المكتبات وتحديد الميزانية وأوجه صرفها دون التطرق لعملية التقييم الشامل للخدمات التي تقدمها المكتبات حيث أنها اقتصرت على التأكيد على تقييم المجموعات المكتبية وإثرائها وتنميتها وتثمينها.

كلمات مفتاحية: التقييم، القياس، التنظيم، الإدارة، المكتبات الجامعية، التشريع الجزائري

Abstract:

Evaluation is one of the most important means used in measuring services and their impact on libraries, especially since this process is considered very difficult in the service field. For this, means have been developed and methods have been developed that allow determining the effectiveness of libraries at all levels. University libraries have received great attention in this field, as they are based on serving the community of students, professors and researchers in various scientific fields, and being one of the main pillars of scientific research. This study aims to shed light on the position occupied by the evaluation in the Algerian legislation for university libraries as it is one of the pillars that determine the quality of services, and it was concluded that decrees, laws and publications published in the Official journal set a general framework for organizing libraries and determining the budget and ways of spending it without Addressing the process of comprehensive evaluation of the services provided by libraries, as it was limited to the emphasis on evaluating library collections, enriching, developing and valuing them.

Keywords: Evaluation, measurement, organization, management, university libraries, Algerian legislation

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ي يمثل التقييم إحدى الوسائل الإدارية المهمة في تسيير وتنظيم مختلف المؤسسات، خاصة منها المؤسسات الخدماتية وعلى رأسها المكتبات التي يصعب فيها قياس المردودية وترجمة الأرباح إلى أرقام، وتقف المكتبات الجامعية في الهرم لأنها تسعى لتشجيع البحث العلمي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع النشر العلمي، والمساهمة في البناء الفكري للمجتمع وحماية التراث والفكر الإنساني والحفاظ عليه. ويقصد بالمكتبات الجامعية، المكتبات المركزية في الجامعات ومكتبات الكليات والمعاهد ومراكز البحث العلمي.

تسعى المكتبة الجامعية إلى المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف ورسالة الجامعة الرامية إلى تأهيل باحثين وأساتذة قادرين على إبراز الصورة المشرفة لأي بلد، من خلال دعم، وخدمة العملية التعليمية والمناهج والبرامج الدراسية في الجامعة، وتقديم الخدمات المكتبية للقراء والباحثين، والمساهمة في نقل التراث الفكري والعلمي وتعزيز حركة البحث وخدمة المجتمع، والارتقاء بالأداء وبلوغ أقصى درجات الجودة والتميز في العمل والخدمات وذلك من خلال التعرف عن قرب لحاجات روادها وتعمل على تحقيقها إيمانا منها بان مجتمع المستفيدين هو محور العملية التعليمية، وأن هذه العملية لن تنتظم إلا بتوفر كافة أسباب نجاحها والتي تسعى إلى توفير المعارف والمعلومات للمستفيدين من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

تشكل المكتبة ركنا أساسيا في أعمدة الجامعة لما لها من تأثير في العملية البحثية والتدريسية، ومن هذا المنطلق فان إدارة الجامعة أولت المكتبة اهتماما كبيرا خاصة وأنها تقوم على تطوير المكتبة باستمرار وزيادة مقتنياتها وتزويدها بالكتب والمراجع و ذلك من خلال المشاركة في المعارض الدولية والمحلية، كما طورت المكتبات المركزية استخدام قواعد المعلومات. ومن خلال ما تقدم برز لنا السؤال التالي: ماهي الأهمية أو المكانة التي يحضى بها أو يخصصها التشريع الجزائري لعملية التقييم في المكتبات الجامعية؟

وقد اعتمدنا للإجابة عن هذا التساؤل على المنهج التحليلي، وذلك بقراءة أهم المراسيم والقوانين والمنشورات التي صدرت في الجريدة الرسمية من اجل تأطير تسيير وتنظيم المكتبات الجامعية، وتحليلها واستخلاص النتائج

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التقييم في المكتبات بصفة عامة والمكتبات الجامعية بصفة خاصة

تحديد العلاقة الفعلية التي تربط المكتبات الجامعية الجزائرية بعملية التقييم، من خلال القوانين والمراسيم والمنشورات التي تصدر في الجريدة الرسمية

– تحديد مدى إدراك السلطات التشريعية بأهمية المنهج التقييمي في تحديد معالم الإستراتيجية الإدارية وفي تسهيل عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمكتبات.

2 تعريف التقييم أو التقويم

تطرقت مجموعة كبيرة من الباحثين لتعريف وتحديد مفهوم معين للتقييم، محاولين من خلال ذلك إزاحة الغموض الذي يصاحب هذا المصطلح، والذي تمّ التأكيد عليه في دراسة الباحثة (**Kupieck,1994,p.18**)

ومن اجل تحديد مفهوم هدا المصطلح سوف نتطرق للتّعاريف التالية:

"عمليّة يتمّ من خلالها مطابقة الانجاز في الأداء والسلوك على ما هو مطلوب في الخطة والتنظيم وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بالنسبة للإنسان والاستمرار في الاستخدام مع الصّيانة أو الاستغناء بالنّسبة للمواد والأبنية والأجهزة والمعدات والآلات وغير ذلك من الأمور المادّية والتّقنية"(العتيبي، د.ت.،ص164)

كما تم تعريف التقويم على انه:" وظيفة تابعة لوظيفة التقييم حيث تعني بتحديد ما يجب عمله لإصلاح وتعديل الانحراف أو الخطأ لتعود الأمور وفق ما ورد في الخطة والتنظيم. وقد تشمل عملية التقويم التغيير فيما لا يتفق مع الخطة والتنظيم"(العتيبي، د.ت. ،ص164)

من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج أن التقييم والتقويم عمليتان متتابعتان إذا اعتبرنا أن العملية الأولى تعني وتقتصر فقط على " إعطاء قيمة لشيء" (**Larousse,2014,p.468**) أي تحديد قيمة الشيء أما الثانية أي التقويم فتعني إعادة إقامة الشيء أي الإصلاح أو التغيير إن تطلب الأمر ذلك. إلا أننا نجد بعض الباحثين يرون بأنّ عمليّة التقييم لا معنى لها ولا ضرورة للقيام بها، بل وأنها تفقد جوهرها إذا اقتصرت على الحساب ولم تخلص في نهاية الأمر إلى تعديلات وإصلاحات تمكّن من تحسين وتطوير الخدمات، وإيجاد الحلول لمختلف العراقيل والمشاكل التي يمكن أن تواجهها المكتبات؛ ففي هذه الحالة يمكن اعتبار التقويم عملية ضمنية للتقييم أي أن التقييم أصلا ينطوي ويحتوي على التقويم وإلا فلا ضرورة له.

يستخدم مصطلحي التقييم و التقويم بالترادف في المصادر باللغة العربية، وهما الأكثر استعمالا في مجال المكتبات ومراكز المعلومات. في 1997 انعقد ملتقى(**Pissier, Billon,1988,p.92-93**)ليومين 27-28 في ألمانيا، وكان موضوعه "تقييم الأداء وإدارة الجودة في المكتبات العامة"، ضم هذا الملتقى 44 مشاركا منهم ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأوروبية منها ألمانيا، فرنسا، الدنمارك، النرويج، سلوفانيا، البرتغال، بلجيكا، بريطانيا، هولندا، السويد، فلندا، وقدم كل بلد تقريرا وطنيا حول تطبيقات التقييم في المكتبات، حيث سمح هذا التقرير بالقيام "بقراءة مقارنة"؛ وقد سمحت هذه الدراسة من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها بتسليط الضوء على واقع تطبيقات التقييم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أضافت هذه الدراسة إلى أن مصطلح التقييم يحمل الكثير من اللبس والغموض وكان من الأفضل أن يطلب من محرري التقارير تحديد مفهوم هذا المصطلح لتفادي الخلط. ولإيضاح هذا المفهوم، يمكن ذكر التّعاريف التّالية:

" تعريف القاموس الموسوعي للمعلومات والتّوثيق:" هو القياس النوعي للفعاليّة أو الأثر الذّي تتركه وحدة وثائقيّة، أو رضا المستفيد، أو كفاءة العمّال، فيمكن أن يطبّق أو أن يستخدم لقياس نقاط مختلفة في عملية التسيير، كما يمكن أن تطبّق طرق مختلفة، ولكن في النّهاية فالطّريقة المستعملة تخضع للهدف من عمليّة التّقييم" ,**Cacaly,Le Cadic, Melot ,1997**, **p.197**)

تعريف القاموس الموسوعي للكتاب:

***« de l'ancien français value, valeur, prix, d'abord au sens général, toujours en usage de détermination de la valeur de quelque chose. Ang. Evaluation, assessment. Administration publique, gestion des entreprises, comparaison des résultats atteints et les objectifs prélablement fixés pour une action mené (souvent à l'initiative d'une administration ou d'un service public au sein d'un groupe, d'une collectivité, d'une population ».*(Fouchet, Pechoin, Schuwer, 2005, p.1071)**

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج بأنّ التّقييم هو بحث يمكن أن يمسّ أي جانب من جوانب الخدمة المكتبيّة شرط أن تكون الطّريقة المستعملة تخدم عمليّة التّقييم، كما يمرّ هذا البحث بمجموعة من المراحل تتمثل في تحديد الإشكالية أو الظاهرة، تحديد الفرضيات والأهداف، جمع المعطيات والمعلومات، تحليلها ومن تمّ استخلاص النتائج.

3 تعريف المكتبة الجامعية

هناك عدة تعاريف للمكتبات الجامعية، حاول الباحثون من خلالها إعطاء وصف كامل و شامل سواء م حيث المكونات، الوظائف، المهام أو الدور الذي تؤديه في المجتمع الجامعي ومن هذه التعاريف نجد:

« organisation ou partie d'organisation, dont le but principal est de faciliter l'utilisation des ressources documentaires, des services et des équipements adaptés aux besoins d'information, de recherche, d'éducation, de culture et de loisirs de ses usagers »(https://www.iso.org. Consulté le 20/01/2016 à 15h)

كما تعرف على أنها " مؤسسة ثقافية علمية تعمل على خدمة مجتمع من الطلبة، والأساتذة والباحثين، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراساتهم وأعمالهم من الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى، إضافة إلى الموارد السمعية والبصرية، وتسهيل استخدامهم لها." (عوض الترتوري ، زايد الرقب ، 2009،ص141)

وجاء في تعريف آخر بأنها " المكتبة، أو مجموعة من المكتبات التي تقوم الجامعات بإنشائها وتمويلها، وإدارتها بغرض تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية الحديثة للمجتمع الجامعي بما يتلاءم مع أهداف الجامعة ذاتها" (أحمد همشري ،2009،ص65)

وحسب معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات فهي " مكتبة لخدمة الجامعة والمجتمع، من المثقفين والمتعلمين، تحتوي على العديد من الكتب العلمية والدوريات والقواميس والمواد الأخرى لغرض التعليم والتعلم، والثقافة العامة، مكتبة جامعية بمثابة مكتبة مركزية تتفرع منها مكتبات الكليات الفرعية في الحرم الجامعي" (عبد الفتاح قاري ،2000،ص289)

كما ور في قاموس علم المكتبات والمعلومات بان " المكتبة الجامعية هي النظام المكتبي الذي يؤسس ويدار ويمول من قبل الجامعة من قبل الجامعة لتلبية احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والكليات والأقسام بالمعلومات وتلبية احتياجات البحث العلمي والمناهج الدراسية".(عودة عليوي ، لازم المالكي ، 2006، ص31)

من خلال التعاريف السابقة فان المكتبات الجامعية هي مؤسسات ثقافية تؤدي دورا علميا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا يدل على أن دور المكتبات الجامعية بالنسبة للجامعة لا يقل أهمية ولا ضرورة عن باقي المصالح الإدارية والبيداغوجية، وذلك لأنها تعمل على تقديم خدمات مختلفة لمجتمع الطلبة والأساتذة والباحثين لتسهيل عمليتي البحث والتدريس لأنها وجدت أساسا لتدعيم رسالة الجامعة البحثية والتدريسية.

3 أهداف، خصائص، ووظائف المكتبة الجامعية

1.3 أهداف المكتبة الجمعية

كما ذكرنا سابقا فان المكتبات الجامعية تستمد أهدافها من المؤسسة الأم ألا وهي الجامعة، باعتبارها جزءا لا يتجزء ومهم من النظام الكلي واحدى الركائز الأساسية التي تبرز الدرجة العلمية للجامعة وتضمن استمراريتها من خلال تنوع وجودة الخدمات التي تقدمها، وبالتالي يمكن تلخيص أهداف المكتبة الجامعية في النقاط الموالية:(نافع المدادحة،2011،ص106)

- دعم و تطوير وخدمة المنهج الدراسي بالجامعة أو الكلية عن طريق اختيار وحفظ المواد المكتبية التي ترتبط بهذا المنهج.

- تيسير وتسهيل وسائل البحث والدراسة من خلال توفير المعلومات ومصادر البحث والمعرفة التي يحتاج إليها الطلاب والباحثون كل في مجال تخصصه، والتي يحتاج إليها الأساتذة في إلقاء محاضراتهم على طلابهم.

- تنظيم المجموعات المكتبية وذلك بإعداد الفهارس لها ووضع اللافتات الإرشادية التي تساعد المستفيدين الوصول والحصول عليها.

- تقديم الخدمات المكتبية للقراء كخدمات الإعارة بأنواعها والخدمات المرجعية والببليوغرافية وكذلك إعداد برامج لتدريب القراء على كيفية استخدام المكتبة.

- المساهمة في نقل التراث الفكري والعلمي وذلك بتبادل الأبحاث العلمية والمعلومات التي تساعد كل من الطالب والباحث على أداء رسالتهم العلمية، ومعرفة مدى التقدم والتطور العلمي الذي وصلت إليه المجتمعات الأخرى في مجالات المعرفة المختلفة.

1.1.3 مراجعة الأهداف

تعمل المكتبات في ظل ظروف متغيرة ومتغيرات من مصادر مختلفة تجعلها دائما في حالة مراجعة لأهدافها وأساليب ها لتحقيق التوافق مع الظروف الخارجية، وضمان تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين. وتواجه المكتبات في العصر الحاضر ثورة تكنولوجية أسهمت في تغيير وجه الحياة المعاصرة، ونشأت إمكانيات هائلة نتيجة تواف وترابط التكنولوجيا التي منها الاتصالات، والحاسب الآلي والالكترونيات. وظهور العديد من أوعية المعلومات الالكترونية زهيدة الثمن لتحل محل المواد الورقية الغالية الثمن؛ ومن هذه المتغيرات إحلال الآلات محل العمل البشري في كثير من الأعمال الفنية والورقية.

كما أن العصر اتسم بقدرته على استثمار وإظهار الطاقات الذهنية لدى الإنسان في عملية البحث والتطوير التكنولوجي. وعملت التكنولوجيا على إلغاء التباعد المكاني وألزماني وتحقيق التواصل بين المستفيد والمكتبة على مدى الساعة، فتجد المكتبات تقف إحدى هذه المواقف إزاء هذه المتغيرات: إما التجاهل، أو التسليم، أو التكيف، أو المواجهة، والغاية الحقيقية للمكتبات أن تعمل على تحسين الأداء و زيادة كفاءتها في التعامل مع المتغيرات. وفي جميع الأحوال تعمد المكتبات إلى مراعاة أهدافها والتأكد من استمرار قابليتها للتحقق، و تعمل على تبني أهداف جديدة تتماشى مع المتغيرات الحديثة. في جميع الأحوال تعمد المكتبات إلى مراجعة أهدافها والتأكد من استمرار قابليتها للتحقق، وتعمل على تبني أهداف جديدة تتماشى مع كل المتغيرات. (مبروك ابراهيم،2009،ص32)

2.3 خصائص المكتبة الجامعية

عموما تعتمد عملية تحديد خصائص المكتبات على الفئات التي تتردد عليها، والمحيط الذي تنمو وتتطور فيه، وعلى هذا الأساس، فان المكتبات الجامعية تمتاز بمجموعة من الصفات والخصائص تنفرد بها والمتمثلة في: (احمد الدباس،2008،ص62)

- ضخامة حجم المجموعات، حيث أن هناك بعض المكتبات الجامعية التي فاقت مجموعاتها المليون من المقتنيات.
- تنوع المجموعات المكتبية بمختلف أشكالها ذلك لأن المكتبات الجامعية تقتني جميع الحوامل المعلوماتية سواء كانت تقليدية أو إلكترونية.
- تعدد مواضيع المجموعات، وهذا راجع إلى تنوع مجالات اهتمامها .

- تنوع الأغراض التي تستخدم من أجلها المكتبة الجامعية، تعليمية، بحثية، ثقافية.
- زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات في نشاطات المكتبة الجامعية، حيث أصبحت تعتمد كثيرا على الأنظمة الآلية واستخدام الإنترنت.

3.3وظائف المكتبة الجامعية

من اجل بلوغ هذه الأهداف تقوم المكتبة بمجموعة من الوظائف تسمح لها وتمكنها من تحقيق أغراضها، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى قسمين رئيسيين وهما:

1.3.3الوظائف الإدارية:وهي الوظائف التي تسمح بتسيير وإدارة المكتبة والمتمثلة في:(السعيد مبروك،2012،ص45)

- تخطيط نمو المكتبة ورسم سياستها والمشاركة في وضع اللوائح والقوانين التي من شأنها تيسير العوامل بالمكتبة ومتابعة تنفيذه.
- الاتصال بالمسؤولين في الجامعة لإعداد ميزانية المكتبة والمشاركة في توزيعها.
- اختيار العاملين في المكتبة وتدريبهم والإشراف عليهم ومتابعة أعمالهم وتقييمها.
- التعاون مع المكتبات الأخرى سواء داخل الجامعة أو خارجها.

2.3.3 الوظائف الفنية: وهي الوظائف التي يقوم بها مجموع المكتبيين من اجل تسهيل عمليتي الوصول والحصول على المعلومات باختلاف أنواعها وأشكالها وذلك بهدف تطوير مهمة البحث والتدريس بالجامعة وهي كالأتي:(احمد همشري، 2009،ص65)

- بناء وتنمية المجموعات المكتبية مما يضمن توافر المقتنيات لقيام الجامعة بمهامها.
- تنظيم المجموعات وفق عمليات التصنيف والتكشيف والفهرسة والإستخلاص وغيرها لضبط وحفظ هذه المجموعات.
- تطوير العمل المكتبي، وتحسين الأداء الوظيفي.
- العمل على تقديم أفضل خدمة للمستفيدين باختلاف شرائحهم.
- وغير ذلك من الوظائف التي تتنوع بتنوع المكتبات الجامعية والخدمات التي تقدمها للباحثين والمستفيدين، في سبيل إرساء المهام المنوطة بها والتي وجدت لأجلها والتي من الممكن جدا أن تميز مكتبة جامعية عن أخرى والتي تنجم عموما من المنافسة ومن الرغبة في التميز وتقديم الأفضل على الإطلاق.

4 خدمات المكتبة الجامعية

تعتبر الخدمات التي تقدمها المكتبة الجامعية المنتج الذي يعبر عنها، عن مستواها، وعن مردوديتها، باعتبار ما يتم استثماره فيها من موارد مالية، موارد مادية، و موارد بشرية، ويقاس مستوى نجاحها بمستوى وجودة الخدمات التي تقدمها للمجتمع الجامعي، ويمكن تصنيف هذه الخدمات إلى نوعين هما: خدمات كلاسيكية وخدمات رقمية أو حديثة:(كامل شاهين، سيد محمود ، زايد عبد الحليم، http://arab-afli.org/media 2016/02/05.على الساعة 16، ص109-118)

1.4 الخدمات الكلاسيكية: *وهي تتمثل في:*

- **خدمة الإرشاد والتوجيه:** و تتضمن هذه الخدمة تدريب الطلاب، التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المكتبة، ولا يتسنى ذلك إلا بتوفير عدد كاف من العاملين المؤهلين نفسيا ومهنيا لتعامل مع أعداد كبيرة من المستفيدين المتوقعين والمحتملين في آن واحد، توفير مكان واضح وقريب لموظفي الإرشاد والتوجيه، توفير أدلة دورية مطبوعة ورقمية للمصادر المتوفرة في المكتبة وأماكنها وكيفية استخدام الأدوات الاسترجاعية لتقديمها إلى المستفيدين الجدد. ينظم موظفوا الإرشاد والتوجيه حملات ودورات استرشادية سريعة خاصة في بداية السنة الجامعية للطلبة الجدد، وتوفير نماذج لقياس رضا المستفيدين من خدمات الإرشاد والتوجيه تقدم لهم عند إتمام تقديم الخدمة.

- **الخدمات المرجعية:** لا يقتصر مفهوم الخدمة المرجعية على الإجابة عن تساؤلات المستفيدين، و إنما يشتمل على توجيه المستفيدين إلى مصادر المعلومات المرجعية وغير المرجعية الخاصة بدراستهم وأسئلتهم، توجيه المستفيدين إلى قواعد البيانات الخاصة بدراستهم وتدريبهم على استخدامها. كما تضم هذه الخدمة تدريب الطلاب خاصة طلاب المرحلة الجامعية الأولى على استخدام و تقييم المصادر المرجعية المطبوعة والرقمية ومن اجل ذلك لا بد أن تتوفر المكتبة على العدد الملائم من أخصائيين مدربين على استخدام المصادر المرجعية والذين تتوفر لديهم أيضا مهارة التعامل مع عدد كبير من المستفيدين، وتوفير المصادر المرجعية لتشمل كل أنواع المصادر في كل التخصصات التي تغطيها الجامعة. وأعداد قياسات أداء مستمر يظهر فيها عدد الأسئلة التي تم الإجابة عنها وعدد الإجابات لكل موظف و مدى رضا المستفيدين عن الإجابات.

- **خدمات الإعارة والحجز:** تضع المكتبة في سياسة الخدمات شروط الإعارة من حيث نوعيات وعدد الاعارات ومدة الإعارة لكل فئة من المصادر ولكل فئة من المستفيدين توفير العدد الكافي من العاملين في مصلحة الإعارة، و يستند إعداد هذه الخطة على مجموعة من المعطيات و المتمثلة في عدد المستفيدين، عدد الاعارات، وأوقات الذروة في عملية الإعارة، والمدة التي تستغرقها الإعارة الواحدة، احتواء أماكن الإعارة ودليل المكتبة على شرح لإجراءات ومتطلبات الإعارة وذلك من اجل توفير وقت وجهد العاملين في الإجابة عن الأسئلة، تحديد أنواع المصادر التي لا تعار إلا داخليا وأن توضع سياسة لتداولها وأهمها الكتب النادرة والمخطوطات وإعداد الدوريات والملفات الرقمية والخرائط والصور، وضع سياسة جزاءات التأخير في الإعارة الخارجية أو في حال إتلاف أو فقدان احد المصادر المعارة وأن تكون الجزاءات متدرجة العقوبات، كما انه لا يسمح بالإعارة الخارجية إلا للمنتسبين للجامعة، التعاون بين العاملين لاختيار وتحديد المصادر والموضوعات التي يكثر الطلب عليها لإدراجها في قائمة الاقتناءات، وإعداد مؤشرات كمية وتطبيقها على فترات دورية عن حجم المصادر المعارة وإعداد قياسات مستمرة للمصادر التي لم تعار رغم وضعها في الدوران.

2.4 خدمات المعلومات الرقمية: *و تتمثل في الخدمات ذات الطابع الرقمي ومنها:*

- **خدمات الاتصال بشبكة الانترنت:** و هي التي تتم على مستوى مبنى المكتبة، ومنها خدمات الاتصال بشبكة الانترنت، خدمات البريد الالكتروني للمنتسبين للجامعة تحت إدارة و إشراف المكتبة، خدمات الإعارة الداخلية للحاسبات المحمولة أو اللوحية.

➢ **الخدمات المرجعية الرقمية**: والتي يمكن الحصول عليها من خلال التواصل مع المكتبة عن طريق البريد الالكتروني بواسطة الروابط للمجموعات المرجعية، الاتصال التفاعلي بالصورة، كما تتضمن هذه الخدمات أيضا البحث عن قواعد البيانات، الإتاحة من داخل المكتبة، والإتاحة من خارج المكتبة وفق شروط معينة، الإتاحة لقواعد البيانات بيبليوغرافية عالمية وعربية، إتاحة قواعد بيانات نصوص كاملة. كما يمكن أن تشتمل أيضا البث الانتقائي من خلال الاحتفاظ بملفات يتم تحديثها أولا بأول بيانات عن المستفيدين تعكس اهتماماتهم العلمية، التواصل المستمر بجمهور المستفيدين للتعريف بمصادر المعلومات ذات الصلة باهتماماتهم، كما يمكن أن تقوم المكتبة أيضا بمسح رقمي للمصادر وذلك من اجل توفير حامل و إثراء السلاسل من خلال رقمنة المجموعات المكتبية بهدف إتاحتها أو إتاحة البعض منها؛ و هذا يتطلب أن تكون المكتبة متواجدة على مستوى شبكة الانترنت.

5 الحضور الالكتروني للمكتبة الجامعية

إن ظهور المؤسسات الافتراضية باختلاف أنواعها على شبكة الانترنت، دفع بالمؤسسات ذات التواجد الفعلي أن تحذو نفس الطريق وأن تفرض نفسها وخدماتها ومنتجاتها على الشبكة التي فتحت لها أسواقا أخرى وفرضت عليها تبني أساليب مختلفة للتميز في هذه الأسواق؛ وبالتالي فان التواجد الالكتروني للمكتبات يساند ويدعم رسالتها في البحث والتعليم، يخدم تسهيل الوصول الفعال للمصادر، والخدمات، والبرامج البيداغوجية، وبث المعلومات الدقيقة والجارية عن مصادر المكتبة وخدماتها. ولكي يكون الموقع الالكتروني للمكتبة فعالا، ووافيا للغرض الذي انشأ لأجله لا بد أن يحتوي على العناصر التالية والتي يطلق عليها اسم **les 7 C_s** وذلك لان كل منها يبدأ بحرف C:(حجيم سلطان الطائي،2008،ص62)

➢ **السياق أو المتن** Context: التصميم والتخطيط الداخلي للموقع.

➢ **المكونات أو المحتويات** Content: الموضوعات والصور والصوت والفيديو وغيرها من العناصر التي تمثل المحتوى.

➢ **المجتمع** Community: الطرق التي يوفرها الموقع لتسهيل الاتصالات التي تتم من مستخدم إلى مستخدم داخل المجتمعات التي تتكون عبر الانترنت.

➢ **التفصيل الجماهيري** Customization: قدرة الموقع على أن يقوم بتفصيل نفسه على المستخدمين.

➢ **الاتصال** Communication: الآليات التي تمكن من تحقيق الاتصال من الموقع إلى المستخدم أو العكس أو اتصال مزدوج.

➢ **التواصل** Connection: الدرجة التي تربط بين الموقع وغيره من المواقع.

➢ **التجارة** Commerce: وهي قدرة الموقع على عقد وتنفيذ الصفقات

" أما المحتوى فلابد أن يضم شعار المكتبة في كل صفحات الموقع، استدام عناوين محددة لمحتويات الموقع مع مراعاة الدقة اللغوية والنحوية، روابط العودة إلى الصفحة الرئيسية للجامعة والصفحة الرئيسية للمكتبة، الالتزام بالمعيارية والتناسق من حيث حجم الحروف والمسافات بينها، والخطوط المستخدمة والخلفيات، تاريخ أخر تحديث أو مراجعة للموقع، حيث ينبغي التحديث المستمر للمعلومات خاصة ما يتصل بالإحصاءات والأرقام والروابط . وتحتوي الصفحة الرئيسية للموقع على الموضوعات الأساسية التي يتوقعها المستفيد مثل من نحن أو عن المكتبة، وسائل البحث، كيفية التواصل مع المكتبة، صندوق الاقتراحات، خريطة الموقع، اسأل أمين المكتبة، أما الصفحة التعريفية فتشتمل على البيانات التالية رؤية المكتبة ورسالتها وأهدافها، ساعات العمل، طرق التواصل مع المكتبة، مجموعات المكتبة وأقسامها وقاعاتها، أنشطة المكتبة وآخر أخبارها، خدمات المكتبة للمجتمع الجامعي، قواعد البيانات التي تشترك فيها، طريقة البحث في الفهرس، إنشاء حساب.

ولتسهيل التجول والملاحة في الموقع فلابد من وجود رابط يشرح كيفية التعامل مع الموقع، توفير كشاف لمحتويات الموقع. تتدرج هذه المحتويات من العام إلى الخاص؛ حيث يشتمل المحتوى المتاح في الموقع على معلومات تفصيلية عن مجموعات المكتبة من حيث نوعيتها أي كتب مطبوعة، كتب الكترونية، مواد سمعية و بصرية، دوريات مطبوعة أو الكترونية.....الخ، إمكانية التحميل، روابط للمصادر المرجعية، كما ينبغي توفير روابط بمصادر المعلومات المتاحة على الويب والمتعلقة بالأبحاث والدراسات في الجامعة، قواعد بيانات النصوص الكاملة سواء المجانية أو المرخصة من طرف الموردين.

ومن اجل حضور أكثر فعالية فلابد على المكتبات أن تتفاعل مع جمهورها من خلال تطبيقا الجيل الثاني للويب لأنه وبدرجة عالية للمستفيدين من التعليق على المكتبة وعلى خدماتها، وذلك لان مواقع التواصل لاجتماعي مثل الفيسبوك واليوتيوب وفليكر وتويتر تسهل عملية تبادل الآراء والصور ومقاطع الفيديو. وعلى المكتبة أن تقوم بتطوير إستراتيجية لتفعيل تطبيقات الشبكات الاجتماعية ومراجعتها دوريا".(كامل شاهين، سيد محمود، عبد الحليم زايد، http://arab-afli.org/media 2016/02/05.على الساعة:16 ص 119-125)

6نشأة المكتبات الجامعية الجزائرية ودورها في الوسط الجامعي

1.6 نشأة المكتبات الجامعية

"إن أول مكتبة جامعية تم تدشينها بالجزائر هي مكتبة جامعة الجزائر العاصمة، والتي انطلقت بها الأشغال عام 1879؛ هذا يعني تأسيس الجامعة الجزائرية الحديثة كان على يد الفرنسيين، وقد تم افتتاحها رسميا عام 1888 بحوالي 20 مقعدا للمطالعة، ثم تطورت بتطور وازدياد الطلبة والمعاهد والتخصصات لتصل قدرة استعابها إلى 400.000 كتاب، كان هدفها الأساسي هو تعليم أبناء الجالية الأوروبية، وقد كان عدد الطلبة الدارسين في الجامعة الجزائرية حتى نهاية الخمسينات 4500 فرنسي و يهودي و 200 طالب جزائري" (طالب ابراهيمي، 1981،ص21).

"أما بعد الاستقلال فقد كانت الوضعية التي عاشتها المكتبة الجامعية الجزائرية نتيجة حتمية للسياسات التي انتهجتها المنظمة السرية الفرنسية (O.A.S) في 1961 بإشعال النيران داخل مكتبة جامعة الجزائر أتت على مخطوطات نادرة، ترك هذا الفعل أثر كبيرا على مسيرة المكتبات الجامعية الجزائرية، إضافة إلى سياسة الأولويات التي انتهجتها الحكومة آنذاك، مما أظهر نوعا من انعدام التنسيق بين الجامعة ومكتباتها، لكن ومع مرور الوقت بدا واضحا اهتمام الحكومة بهذه المكتبات، وذلك بإنجاز العديد من المكتبات الجامعية وِفق معايير عالمية، وهذا ما كشفت عنه إحصائيات سنة 1979 بوجود 60 مكتبة أكاديمية"

(كساسرة،2007،ص28)، أما حاليا فالرقم قد تضاعف باعتبار أنه لكل جامعة عدد من المكتبات فالرقم قد يتجاوز 1500 مكتبة أكاديمية بكل أشكالها، كان ذلك نتيجة لوعي وإدراك بالدور الريادي الذي ستلعبه هذه المكتبات ومن خلال وظائفها التي ستسهم لا محالة في تغيير نمط الجامعات .

2.6 المكتبة الجامعية في الوسط الجامعي

- **المكتبة الجامعية كوسيلة بيداغوجية**

" تمثل المكتبة الجامعية المحطة الأولى للباحث و الطالب في مرحلة جمع المعلومات، لذا فلا يمكن الحديث عن برامج دراسية ومقررات علمية بمعزل عن المكتبة، لأن ذلك يتوقف على المعلومات التي هي دعامته وأساسه، فالمكتبة هي المكان الطبيعي للمعلومات وهي السند الرئيسي لأي عمل بيداغوجي، إذ تهدف إلى تعزيز مختلف المحتويات التعليمية وتأسس لها وذلك من خلال قنوات عديدة من بينها اختيار المواد التي تلبي احتياجات الباحثين داخل الجامعة وتنظيمها وتيسير استخدامها" (السالم أحمد،1996،ص409) .

وما زاد من أهمية المكتبة هو تغيير الأنماط البيداغوجية وفلسفتها مما يستدعي الرجوع إلى المكتبة بصفة مستمرة. والملاحظ اليوم في عدد من دول السائرة في طريق النمو هو اهتمامها الكبير بمؤسسات التعليم العالي من مرافق وأثاث ووسائل وغير ذلك، والنمو المطرد للطلبة داخل هذه المؤسسات، نجد في مقابل ذلك ضعف الاهتمام بلب التعليم ونقصد بذلك المكتبة الأمر الذي من شأنه عرقلتها عن رسالتها الأساسية، ولضمان الإستفادة من المكتبة الجامعية أحسن استفادة خاصة في المناهج الدراسية و البحث لابد على الجهة الوصية، أن تنتهج نهجا رشيدا في ما يخص إقتناءات المكتبة يشارك فيه كل الفاعلين من طلبة وأساتذة والهيئة التدريسية والمكتبيين، لتزويد المكتبة بأحدث المجموعات المسايرة للمقررات التعليمية .

- **المكتبة الجامعية والبحث العلمي**

يوجد ارتباط مباشر بين البحث العلمي و المؤسسات التعليمية عامة و الجامعية خاصة و ذلك مهما اختلف النشاط البحثي في أي مجال من مجالات المعرفة البشرية، ومهما اختلفت توجهاته، ويرجع السبب في ذلك كون أن الجامعات من مهامها الزيادة في نشر المعارف الجديدة، وبالتالي فالبحث العلمي عادة ما يكون من أساسيات النمو و التطوير لديها .

"إن تطور العلماء والمختبرات بالجامعات وتوفر المعلومات العلمية هو ما شكل البيئة العلمية التي من شأنها أن تساعد في نجاح تلك الجامعات في أداء مهامها في مجال البحث العلمي" (عبدالله احمد،1997،ص 46) وعليه فكلما كانت الجامعة نشطة في هذا المجال كلما حافظت على حداثتها وحيويتها و فعاليتها و أدت دورها على أكمل وجه، فالجامعة الناجحة هي التي تؤثر في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية عن طريق البحث العلمي، ويمتد ذلك إلى تنمية القوى العاملة وتوعية علمية للمجتمع .

إذا كان البحث يهدف إلى تخطي حدود المعرفة القائمة، والتوصل إلى ابتكارات والاكتشافات جديدة، فإنه باستطاعته الوصول إلى استنتاجات مستمدة من معارف سابقة، حتى وإن اختلفت في صورتها.

" ففي الوقت الذي تستخلص البحوث التجريبية مادتها من ملاحظة سلوك المواد في حالاتها المختلفة، وتستمد البحوث الإمبريقية في مجال العلوم الإجتماعية مادتها من ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات بوسائلها الخاصة في الإستقصاء، فإن البحوث

التاريخية وغيرها من بحوث الدراسات الإنسانية عادة ما تستخرج مادتها من المنشورات بأشكالها" (قندلجي،2008، ص58-59) فلقد كانت تلك هي الطريقة الأساسية التي تخدم بواسطتها المكتبة الباحثين، فليس هناك معلومات علمية و تقنية تخدم البحث العلمي من دون العودة إلى المجموعات المكتبية وتفحصها بدقة

يحتاج البحث العلمي خدمات معلومات متطورة، ومواكبة للتقدم العلمي الحاصل في جميع التخصصات الجامعية، الأمر الذي يجعل المكتبة الجامعية مضطرة بدورها لمواكبة هذا التقدم، وذلك عبر متابعة الإنتاج الفكري للحصول على أحدث ما ينشر ضمن مختلف أوعية المعلومات من كتب ودوريات، ورسائل سمعية بصرية، مع الإفادة من شبكات المعلومات، ونظمها المتطورة، "فالمكتبات الجامعية تعمل على النهوض بالمستوى الفكري للمجتمعات و الإرتقاء بالفكر العلمي العالمي، وتقدم هذه المعارف بطريقة منظمة للدارسين والباحثين بعد الإلمام بآخر ما وصلت إليه البحوث في التخصص حتى لا يقع تكرار النتائج نفسها والمعلومات العلمية نفسها والتحكم في هذا الكم الهائل من المعلومات وتنظيمه وتيسير استعماله من طرف الباحثين" (بدر، فتحي عبد الهادي،2001،ص26) .

ونجد أن أهمية المكتبة تبرز من خلال الدور الذي تلعبه في توفير المصادر اللازمة للباحثين والدارسين في إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق رغباتهم وإشباع حاجاتهم مما يسهم في تطوير وإنجاز أعمالهم البحثية والعلمية .

ويبرز دور هذا الفضاء في دعم البحث العلمي من خلال الخدمات المرجعية نذكر على سبيل المثال لا الحصر (قاسم،1983، ص206):

- الكشافات والمستخلصات
- القوائم الخاصة بالمقتنيات الجديدة للمكتبة
- الحرص على تدعيم الرصيد الوثائقي للأوعية الفكرية
- الإجابة على استفسارات الباحثين
- خدمات الترجمة والمنشورات المكتبية.

لا يمكن تصور بحث بدون مكتبة تساعد في إنجازه ففيها يتم الكشف عن خبايا المعرفة البشرية، وتساهم إسهاما جليا في دفع عجلة التقدم في الميادين الإقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

من جهة أخرى نجد أن بعض المكتبات الجامعية لا توفر الوثائق اللازمة لإنجاح البحوث، بل أحيانا لا تعرف نوع البحوث التي يجب أن تخدمها وتدعمها. إن عدم التكامل القائم بين الباحث والمكتبي داخل المكتبة الجامعية من شأنه أن يعيق تقدم البحث العلمي ومتطلباته

ولإبراز دور المكتبة الجامعية في البحث العلمي أنجزت عدة دراسات استخلص منها:

" إن الاكتشافات الحقيقية إنما تتم فعلا داخل المكتبة، ثم تختبر بعد ذلك في العمل، ذلك أن الاكتشاف الجديد ماهو إلا ربط للأفكار السابقة، ولا يتوصل العالم إلى ذلك الربط والتحقيق وهو يتناول المواد، وإنما يتم له ذلك وهو يستعرض أفكار الآخرين ثم يعيد التفكير فيها ليخرج بفكرة جديدة ربما تطرأ إلى ذهنه في ساعات التأمل العميق التي يقضيها في تلك المكتبة ثم يتوجه بعد

ذلك إلى العمل ليتحقق منها أو ليدحضها و يفندها، وهكذا تظل المكتبة هي السند العميق لكل اكتشاف جديد" (قاسم،1983، ص10).

نستنتج من هذا أن المكتبة هي المنبع الرئيسي لتداول المعارف وأصبح على الباحثين لزاما أن يوطدوا علاقتهم مع المكتبة الجامعية لذا ومع هذا الدور البالغ الأهمية أصبح على الدولة أن تولي أهمية لهذا القطاع ماديا؛ بتخصيص الميزانية اللازمة الداعمة، ومعنويا؛ بالإلتفات إلى رجال هذا القطاع الذين يؤمنون في كون المكتبة الجامعية ليست مجرد مخزن لجمع وحفظ المعرفة وإنما وسيلة من أبرز وسائل الإعلام العلمي والتقني داخل محيط البحث.

- ***مساهمة المكتبة الجامعية في تطوير البحث العلمي***

نعلم أن البحث يركز أساسا على المعارف السابقة له، أي أن الباحث ينطلق في بحثه ابتداء من نقطة انتهاء باحث آخر في المجال نفسه، والمواد الفكرية بصفة عامة على اختلاف أشكالها وأنواعها تعتبر الركيزة الأساسية لحسن سير البحث في كل المجالات، وخاصة المجالات العلمية، وهنا تبرز أهمية المكتبة من خلال الدور الذي تلعبه المكتبة في توفير المصادر اللازمة للباحثين والدارسين في إيجاد الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق رغباتهم وإشباع احتياجاتهم مما يسهم في تطوير وانجاز أعمالهم البحثية لقد استعرض بعض الباحثين ما ينتظر أن تقوم به المكتبات الجامعية لتدعيم البحث العلمي حتى يتيسر لها أن تساير اندفاعه في اتجاه التوسع، حيث تم تلخيصها فيما يلي: (أمين سليمان،2008، ص431)

- يأمل المشتغلون بالبحث العلمي أن تعمل المكتبات على إكمال تغطيتها لكل الدوريات والمجلات ذات القيمة في مجالاتهم،
- ضرورة تيسير انتفاع الباحثين من المواد العلمية التي تصدر أصلا بلغات لا يعرفها أو لا يجيدها الاختصاصي الفرد،
- برامج البحث التي تقوم بها الجامعات، فمن حق الجامعات أن تنتظر من الدولة تمويلا يكفي لنشر البحوث الجديدة من جهة و تمويلا يكفي لتزويد المكتبة بالمواد الإضافية التي يفرضها إجراء بحوث بعينها من جهة أخرى،
- تحديد حاجات البحث المستقبلية،

وفي ظل ثورة المعلومات والانفجار المعرفي الذي يشهده العالم المعاصر والمتمثل في تدفق المعلومات و تزايد حجم المنشورات الثقافية بمختلف اللغات أصبحت المكتبات الجامعية غير قادرة على تلبية حاجات الباحثين والعلماء من المعلومات، ولا يمكن النهوض بمثل هذه المهمة وتحقيق حالة التقدم بخاصة في الدول النامية ما لم تتمكن المكتبات من تطوير خدماتها ومعلوماتها. بذلك فان المعلومات تعد جوهرية لأي مجهود بحثي ناجح ليس بغرض تجنب التكرار في الجهود فحسب لخلق أفكار خصبة لبحوث لاحقة. ويمكن رسم العلاقة التي تربط المكتبات الجامعية بالبحث العلمي من خلال الآتي: (قاسم،1979، ص9)

- لا يمكن لأي باحث أن يبدأ من الصفر وإنما لا بد له آن يبني بحثه على انجازات الذين سبقوه في هذا المجال، ولا يمكن لعملية البناء أن تتم دون الرجوع إلى مخزن من المعلومات، والذي لا يمكن الوصول إليه إلا بوجود مكتبات تعنى بجمعة وتنظيمه وبثه للمستفيدين؛

- إن البحث العلمي يحتاج إلى معلومات و ينتج معلومات جديدة و في هذا يتوجب وجود مؤسسة تهتم بتوفير المعلومات التي يحتاجها الباحث لغرض الإفادة منها في البحوث المستقبلية؛
- إن تحول الدول إلى مرتبة التقدم يعتمد على درجة فعالية هذه المكتبات ونوعية المعلومات والخدمات التي تسهل إيصال المعلومات إلى من يحتاجها؛
- إن الخدمات المكتبية تجنبنا التكرار في إجراء البحوث، كما أنها قد تخلق لدينا أفكارا جديدة باتجاه بحوث أخرى؛
- إن الاهتمام بخدمات وإدارة المعلومات يؤثر تأثيرا كبيرا على إنتاجية الفرق البحثية؛
- إن المكتبات هي المراكز التي تقوم ببث نتائج البحوث إلى الجهات التي يمكنها الإفادة منها و في هذا تبرير لإجراء تلك البحوث، و إلا فان نتائج تلك البحوث ستكون مجرد حبر على ورق، ومن هنا نستطيع أن نقول أن للمكتبة وظيفة اتصالية لأنها تضع نتائج البحوث تحت تصرف المستفيدين مباشرة؛

تبقى المكتبات الجامعية مطالبة بمعرفة طبيعة الموضوعات و المقررات الدراسية و الإلمام بكل ما يهم الباحثين بصورة عامة والمستفيدين منها بصورة خاصة من أجل توفير الأنسب لهم، وهذا خدمة لأهداف البحث العلمي تحقيقا للأهداف التي وجدت من أجلها.

للمكتبي دور كبير في خدمة البحث العلمي، ويشترط أن تتوفر فيه كل الصفات اللازمة لذلك منها :كفاءة تكوينية، قدرة مهنية، تخصص ميداني، فهو بذلك يكون في مستوى تقديم الخدمة للباحثين ومساعدتهم على إنجاز بحوثهم العلمية والتكنولوجية، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يقوم بها من تكشيف، استخلاص، إنجاز القوائم، إنشاء الفهارس الإجابة: على استفسارات الباحثين، فهو مطالب بالقيام بدور المكون، إذ يعرف الباحثين على(معمر،2009، ص49):

- الأدوات المتخصصة، أدلة بيبليوغرافية، كتب المراجع، بنوك المعطيات،
- استراتيجيات البحث لا سيما في التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال،
- الإنتاج العلمي البحث، النشر العلمي، بما فيه الطرق الجديدة للإنتاج كالنشر الالكتروني،

7 المكتبات الجامعية في التشريع الجزائري

بما أن المكتبة الجامعية هي جزء لا يتجزأ من الجامعة، فبالضرورة أنها تحتكم للقوانين والتشريعات المنظمة للجامعة، وتجسيدا لهذا قامت الدولة الجزائرية بمجهودات في هذا الشأن فاهتمت بالجامعات وأنشأت الكليات و المكتبات التابعة لها قصد توفير الجو المناسب للطلبة والباحثين للإستفادة من أرصدتها، وجعلتها تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أساس أن مثل هذا المرفق يعد دعامة مكملة لمهمة الجامعة.

ونذكر بعض القوانين التي صدرت والتي كان الهدف منها تأطير عملية تنظيم وتسيير المكتبات الجامعية:

"المرسوم التنفيذي رقم 98- 253" (**الجريدة الرسمية**،ع.60،1998، ص6-7) نصت المادة 6 على" تتولى الجامعة في إطار مهامها تنسيق أعمال الكليات التي تتكون منها و المصالح التقنية والإدارية المشتركة و المكتبة المركزية ". كما أن المادة 10

تضمنت الحضور الإستشاري لمسؤول المكتبة المركزية في مجلس توجيه الجامعة، هذه المادة جعلت المكتبة الجامعية المركزية جزء من إدارة الجامعة الموضوعة مباشرة تحت سلطة رئيس الجامعة، وكذلك نصت المادة 14 لمكتبة الكلية.

"القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2004/08/24" (الجريدة الرسمية ع.62،2004 ، ص 24-27) فقد أقر هذا القرار بالوجود المادي للمكتبة الجامعية وبصريح العبارة لاسيما في مواده 21 و31 و39على التوالي.

"المرسوم التنفيذي رقم 05-299" (**الجريدة الرسمية** ع.58، 2005، ص7-9)، والذي أتى على ذكر المكتبة الجامعية بصريح العبارة سواء المكتبة المركزية أو مكتبة المعهد من خلال مواده 18 و24 و28 و38 على التوالي من الفصل الثاني: المجلس العلمي للمركز الجامعي.

"المرسوم التنفيذي رقم 10-133"، (**الجريدة الرسمية** ع.31، 2010، ص 5-15)قد تناول في مادته رقم 02 المكتبة الجامعية، بالإضافة إلى ما جاء في الباب الرابع من المادة 60 إلى المادة 87 أتى على ذكر جميع الرتب التي تحتويها المكتبة الجامعية مع تحديد شروط التعيين والترقية و المهام المسندة.

إذا نظرنا إلى النصوص سالفة الذكر فنجد أن المرسوم رقم **98-253** من خلال ما جاء به فقد ذكر مسؤول المكتبة المركزية وبين موقعه من المجلس العلمي للجامعة وحدد شروط تعيينه، بالإضافة إلى إشارته من خلال المادة 35 إلى مسؤول مكتبة الكلية.

بينما نجد في التشريع الثاني وهو القرار الوزاري رقم **2004/08/24** أن المشرع قد فصل تفصيلا لا بأس به من خلال المواد 21 و31 و39 في المكتبة الجامعية بكل أنواعها بذكر مهامها وتنظيمها . أما التشريع الثالث وهو المرسوم رقم **05-299** فقد أشار المشرع بصفة مباشرة إلى مدير المكتبة المركزية في التنظيم الإداري للمركز الجامعي من خلال المادة 18 و24، وتحديد مهامه وشروط التعيين في المادة 28 و الملاحظ في هذا المرسوم أن المشرع غير مصطلح مسؤول المكتبة و استبدله بمصطلح مدير المكتبة . أما التشريع الرابع وهو المرسوم رقم **10-133** فقد أشار المشرع في المادة 02 إلى المكتبات الجامعية، وتحدث في الباب الرابع من المادة 60 إلى المادة 87 حول الرتب التي تحتويها المكتبة الجامعية مع تحديد شروط التعيين والترقية و المهام.

" المراسيم القانونية الصادرة والتي تتعلق بالمكتبة الجامعية لم تحدد ماهية هذا النوع من المكتبات واختلافها عن باقي الأنماط الأخرى، كما أنها لم تحدد بدقة مفهوم المكتبة الجامعية" (بطوش،2003،ص21).

ورغم هذه الإشارات البسيطة ضمن النصوص التشريعية، إلا أنها أكدت وجود المكتبة الجامعية ككيان مادي معترف على الخريطة الجامعية، وظهورها في الهيكل التنظيمي لكل من الجامعة والمعهد، ومن جهة أخرى فإن غياب نصوص تحكم وتسير هذه المكتبات، وانعدام الهيكل التنظيمي الذي يسمح لها بتوزيع الصلاحيات على الأقسام الفنية والإدارية فيها، وغيرها من المسائل الأساسية التي لم تنظَم من قبل القوانين، كلها عناصر تعيق المكتبة الجامعية في أداء مهامها ووظائفها الأساسية التي وجدت لأجلها، وحتى في تنظيمها وهيكلتها .

1.7 الإطار القانوني لتنظيم المكتبات الجامعية

يعتبر التشريع داخل المكتبات الجامعية عنصرا ضروريا في حياة هذه المؤسسات، وذلك لما تقدمه من اطر وأسس لتنظيم وتسيير مصالح هذه الأخيرة ومستخدميها، فهو قلب العمل ولبه كما أنه يعمل على تنظيم العمل وتحديد العلاقة بين المكتبة الجامعية والهيئة التي تتبعها، وبينها وبين العاملين فيها، وكذا بين العاملين بعضهم بعضا وبين المكتبة والمستفيدين.

ومع هذا نلاحظ أن هناك فراغا قانونيا فيما يتعلق بالتشريعات التي تتحكم في قطاع المكتبات الجامعية، فهي لا تتوفر على قانون خاص بها، فالمراسيم القانونية الصادرة بشأنها لم تحدد التنظيم الإداري لها ولا مفهومها ولا طبيعة العلاقة التي تربطها، حجمها، رصيدها مقارنة بعدد المستفيدين وغير ذلك، كما هو معمول في كثير من دول العالم، ونجد أن هذه المراسيم والقرارات اكتفت فقط بذكر المهام الموكلة لهذه المكتبات مع ذكر المصالح التي تشملها كل مكتبة دون تحديد المهام والوظائف المسندة إلى كل مصلحة.

وقد جاءت التشريعات حسب تسلسلها الزمني كالآتي :

"القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/08/03" (الجريدة الرسمية ع.1999،77،ص19)، نص في المادة 10 على : يساعد مسؤول مكتبة الكلية : رئيس مصلحة تسيير الرصيد الوثائقي ورئيس مصلحة التوجيه والبحث البيبليوغرافي.

"المرسوم التنفيذي رقم 03-279-2003 (الجريدة الرسمية ع.51، 2003،ص 9) ، نص في مادته 31 من ناحية تسيير المكتبة الجامعية على مايلي :

- توضع المكتبة المركزية للجامعة تحت مسؤولية مدير مكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته وتسييرها .
- يعين مدير المكتبة المركزية للجامعة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بناء على اقتراح من رئيس الجامعة من بين: المحافظين الرئيسيين، أو المحافظين المثبتين لخمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

"القرار الوزاري المؤرخ في 2004/08/24"(الجريدة الرسمية ع.26، 2004،ص24-27)، نصت في قسمه الثالث والرابع المواد 21 و31 و39 على المهام الأساسية للمكتبة الجامعية مع ذكر مصالحها سواء بالنسبة للمكتبة المركزية أو مكتبة الكلية .

"القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2004/12/11" (**الجريدة الرسمية** ع.23، 2005،ص27-30)، وقد حدد هذا القرار من خلال مواده 2و3و4 المناصب العليا للمكتبة الجامعية ضمن الشبكة الإستدلالية المنصوص عليها في المرسوم 86-179 المؤرخ في 1986/08/05، وشروط وطريقة التعيين.

المرسوم التنفيذي رقم 10-133-2010 (**الجريدة الرسمية** ع.31، 2010، ص12-15 "، من خلال مواده من 60 إلى 87 حدد الأسلاك التي تشملها شعبة علم المكتبات، ويعتبر من القوانين المهمة والمثالية بالنسبة لشعبة علم المكتبات .

ومن خلال قراءة لهذه القوانين نجد أن التشريع الأول وضح الهيكل التنظيمي لمكتبة الكلية فقط وقد برز ذلك في ذكره لمصلحتين رئيسيتين في المكتبة، بينما التشريع الثاني فمن خلال مادته التي تطرقت إلى المكتبة المركزية بشكل مختصر بحيث حددت مسؤولية تسيير المكتبة وطرق تعيين هذا المسؤول، أما التشريع الثالث فقد تحدث بإسهاب على مهام المكتبة الجامعية بمختلف أنواعها مبرزا تنظيمها الداخلي، ويعتبر هذا القرار من بين التشريعات التي تحدثت بشكل مطول عن المكتبة الجامعية، ونجد التشريع الرابع الذي حدد المناصب العليا والرتب لكل من مسؤولي المكتبة الجامعية ورؤساء المصالح وطريقة التعيين، أما التشريع الخامس فقد ضبط الأسلاك التي تشملها شعبة علم المكتبات محددا المهام وشروط التوظيف والترقية بإسهاب.

وكخلاصة لما سبق نجد أن المكتبة الجامعية تنظم وفق الإطار المرتبط بتنظيم الجامعات والمراكز الجامعية، فهي تقسم إلى مكتبة رئيسية ومكتبات فرعية تسمى بمكتبات الكليات لها استقلالية في التسيير من خلال بعض المصالح، مصلحة التوجيه، ومصلحة البحث البيبليوغرافي وتنتمي مركزيا إلى المكتبة الرئيسية من خلال مصلحة المعالجة الوثائقية ومصلحة الإقتناء.

تعتبر قلة القوانين الأساسية والتشريعات الخاصة بالمكتبات الجامعية عائقا أساسيا أمام تطور هذه المؤسسات العلمية، بل هو السبب في ضعف التسيير وغياب الهيكلة السليمة لمختلف مصالح المكتبة الجامعية.

2.7 تقييم المكتبات في التشريع الجزائري

لقد تم تفصيل الأسلاك و المهام الموكلة لكل سلك في المرسوم التنفيذي رقم **10-133** (الجريدة الرسمية ع.**31**، **2010**، ص **12-15**) ، بعد إضافة حاملي شهادة الماستر و كان ذلك من خلال الباب الرابع " الأحكام المطبقة على شعبة المكتبات الجامعية" بتخصيص المواد 60 و61 لذلك. في المادة 62 فقد تم تحديد مهام ملحقوا المكتبات من المستوى الأول وهم المكلفون:

- بإعداد سجلات جرد الأرصدة الوثائقية والمجموعات وتحسينها،
- ضمان عرض الأرصدة الوثائقية والمجموعات وتيسير الحصول عليها من طرف الجمهور،
- المشاركة في تكوين الأرصدة الوثائقية والمجموعات وإثرائها وتقييمها واستغلالها وصيانتها،
- مساعدة المستعملين في استعمال وسائل التحقيق والبحث البيبليوغرافي.

أما في المادة 63 حددت مهام ملحق المكتبات المستوى الثاني حيث يكلف بالإضافة إلى مهام ملحق المستوى الأول بإعداد النشرات التحليلية وفهارس المواد وغير ذلك من وسائل التحقيق البيبليوغرافي.

في المادة 64 حددت مهام محافظي المكتبات الجامعية والمتمثلة في:

- تكوين الأرصدة الوثائقية و دراسة المجموعات الموكلة إليهم وترتيبها وحفظها واقتراح التدابير المتعلقة بإنمائها والسهر على سلامتها،
- إعداد مختلف الوسائل التي تسمح للجمهور بالحصول على الإعلام العلمي والتقني،
- إعداد القوائم والجرد ومراقبة ضبطها وتحيينها،
- المساهمة في الإعلام العلمي والتقني عن طريق المتابعة والاستغلال الدائمين للنشرات المتخصصة،
- تطوير الأبحاث والدراسات والتحقيق لا سيما عن الكتاب والمطالعة، وتنظيم المكتبات والوثائق،
- المشاركة في إحداث شبكات الإعلام العلمي والتقني وإعداد بنوك المعطيات،

في المادة رقم 65 حددت مهام رئيس محافظي المكتبات الجامعية، فزيادة على المهام المسندة لمحافظي المكتبات، يكلف رئيس المكتبات الجامعية على الخصوص بمايلي:

- وضع برنامج التوثيق للمؤسسة، بالتشاور مع السلطات الجامعية وضمان تحقيقها،
- وضع محاور الوحدة الوثائقية،
- المساهمة بأبحاثهم في معرفة الأرصدة والمجموعات الوثائقية،
- المشاركة في وضع تجمعات المكتبات الجامعية،
- المشاركة في تكوين المستخدمين وتحسين مستواهم،

ما يمكن استنتاجه من هذا المرسوم انه يؤكد على كل المهام التي تقوم بها المكتبة والتي تدور حول النقاط التالية؛ بناء المجموعات، ضبطها من خلال الجرد، معالجتها وإعداد النشرات التحليلية وفهارس المواد، وتسهيل الحصول عليها، كما انه يؤكد على ضرورة مساعدة المستعملين في استعمال وسائل التحقيق والبحث البيبليوغرافي في المادة 63. كما يمكن أن نلاحظ أن هناك تكرار في بعض الوظائف والتأكيد عليها في كل سلك من الأسلاك مثل تكوين الأرصدة وإعداد الوسائل اللازمة التي تسمح بإيصال المعلومة باختلاف أنواعها للجمهور، لكن هذا الأمر لا ينطبق على التقييم والذي تم ذكره مرة واحدة في تحديد المهام الموكلة

لملحقي المكتبات المستوى الأول والمستوى الثاني، وقد تم حصره فقط في تقييم المجموعات المكتبية. وبالتالي فإننا نلاحظ من خلال ما تقدم بان هناك تقصير كبير وفجوة كبيرة في التشريع الجزائري فيما يتعلق بالمهام الموكلة للإطارات المكلفة بإدارة المكتبات خاصة بالتقييم، وإبراز مفهومه وأهميته ودوره في تطوير الخدمة المكتبية أيا كان نوعها بصفة خاصة وتطوير المكتبات الجامعية بصفة عامة.

8 ميزانية المكتبة الجامعية

يقاس اهتمام مؤسسات التعليم العالي بقطاع المكتبات الجامعية كمراكز للمعلومات العلمية والتقنية، بمدى ما تنفقه على المكتبات لتجهيزها بالأجهزة الحديثة، وإثراء أرصدتها بأوعية المعلومات المفيدة، وما دامت المكتبات الجامعية تمثل معلما حضاريا تفتخر به الأمم و الشعوب، فإنه لا مناص من تخصيص الأموال اللازمة لإثراء أرصدتها، انطلاقا من أهمية توفير المعلومات للباحثين بغية إعداد الإنسان المثقف المبتكر.

"لا تحظى المكتبة الجامعية بميزانية تسيير وتجهيز مستقلة، وذلك لكونها مصلحة مشتركة من مصالح الجامعة، وعليه فميزانيتها تكون ضمن الميزانية الإجمالية للجامعة. وإنما الباب الوحيد الذي تحظى فيه المكتبات الجامعية بميزانية خاصة بها هو التوثيق، أي اعتماد مالي يخصص من أجل المقتنيات الجديدة والاشتراكات التي ترغب المكتبة في الحصول عليها، وهي ليست من الميزانيات التي تبنى على المشاريع المخطط لها، أو الاحتياجات الحقيقية التي تسعى المكتبة لتلبيتها"(بطوش، 2003،ص23) . ونجد أنه من بين العوامل المتحكمة في تقدير الميزانية:

"عدد الطلبة، فهو المساهم الأول في تحديد ميزانية المكتبة

ميزانية العام السابق، لأنه من غير المناسب تقليص ميزانية العام الجاري عن السابق.

وقد حددت منظمات دولية نسبة **5** % ميزانية المكتبة من ميزانية الجامعة.

ويعتبر رئيس الجامعة هو الآمر بصرفها بالنسبة للمكتبة الجامعية المركزية، وعميد الكلية أو المعهد بالنسبة لمكتبات الكليات والمعاهد" (الزاحي،2014، ص349).

وبتحديد الأطر القانونية التي تضبط المكتبة الجامعية، لابد أن نراعي أيضا الأطر القانونية التي تتعلق بالإقتناءات وبصرف هذه الميزانية في تنمية المجموعات المكتبية.

9خاتمة

تلعب المكتبات الجامعية دورا كبيرا ومهما في تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي، فهي تقدم خدمات متنوعة لفئات متنوعة ولكنها ذات مستوى علمي معتبر، لأنها تتكون من طلبة، أساتذة، وباحثين، أي كل أفراد المحيط الجامعي الذي يمثل نخبة المجتمع. وهي تستمد وجودها وأهدافها من المؤسسة الأم ألا وهي الجامعة. ورسالتها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة التي تركز على التعليم العالي والبحث العلمي.

تبرز أهمية المكتبات الجامعية من خلال ما توفره من مصادر معلومات، وما تقدمه من خدمات، والتي من شانها تدعيم البحوث العلمية والنهوض بها إلى أرقى المستويات. وقد تأثرت المكتبات الجامعية بالتطورات التكنولوجية التي فرضت بعض التغيرات من اجل الحفاظ على دورها في خدمة البحث العلمي، خاصة وأن البحوث العلمية في ظل هذه التطورات أصبحت أسرع ، وأدق،

وتتطلب التحيين المستمر للمعلومات، الأمر الذي دفع بالمكتبات الجامعية للتكيف مع الوضع والتنويع في مصادرها وحواملها، وتبني الاستراتيجيات التي من شانها أن تحافظ على دور ومكانة المكتبة في الجامعة.

حاول التشريع الجزائري تغطية كل الجانب والنواحي التي تتعلق بهيكلة وتنظيم المكتبات الجامعية، كما ركز أيضا على تحديد الأسلاك التابعة للمكتبات الجامعية والمهام المسندة لكل سلك.

والملاحظ من خلال الأطر القانونية التي تم وضعها، أن هنا مفهوم أو نظرة محصورة جدا للتقييم في المكتبات لأنه اقتصر فقط على تقييم المجموعات المكتبية وإحصائها، والتي تعتبر بلا شك إحدى الركائز الأساسية للخدمات المكتبية ولكنها ليست الوحيدة.

« ***L'évaluation se limite encore au comptage du nombre d'exemplaires, il n'y a quasiment aucune tentative pour mesurer l'impact de ces exemplaires sur des particuliers ou des groupes au sein de la communauté. Autrement dit, le service a toujours tendance à ne mesurer que ce qui peut l'être et passe ainsi à côté de ce qui est vraiment important.» (Buchnan, McMenemy,2010,p.30-35)***

كان لمثل هذا النوع من الدارسات والمنشورات الأثر الكبير في ظهور وتطوير توجهات أخرى لتقييم المكتبات بطريقة أكثر عمقا وتأثيرا في المجتمع بمختلف مستوياته

. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

- احمد الدباس، ريا. المرجع في علم المكتبات و المعلومات. عمان : دار دجلة، 2008؛
- أحمد، بدر ؛ محمد، فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية ، تنظيمها وإدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي و البحث العلمي . القاهرة : دار غريب ، 2001 ،
- أحمد همشري، عمر. المكتبة ومهارات استخدامها. عمان: دار صفاء، 2009،
- عبد الفتاح قاري، عبد الغفور. معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي – عربي . الرياض: مكتبة الملك فهد، 2000،
- السالم أحمد، السالم. المكتبات الجامعية ودورها في البحث العلمي .مجلة عالم الكتب ،الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود .م.ج.17،ع5 ،1996،
- السعيد مبروك، إبراهيم. إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب، 2012؛
- العتيبي، صبحي. تطور الفكر والأنشطة الإدارية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ت.
- الزاحي، سمية. مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر. دكتوراه. علم المكتبات: قسنطينة، 2014،
- أمين سليمان، سيدو. دراسات في أنواع المكتبات .مكتبة الملك فهد الوطنية.مج 3، الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية،**2008** ص .
- عبد الله أحمد، الرشيد. دعم البحث العلمي مجلة العلوم و التقنية ، 1997 ، ع.41.
- عودة عليوي، محمد ؛ لازم المالكي، مجبل. المكتبات النوعية: الوطنية، الجامعية، المتخصصة، العامة، المدرسية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع؛2006،
- عوض الترتوري، محمد ؛ زايد الرقب، محمد. إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية .عمان:دار حامد ، 2009،
- مبروك إبراهيم، السعيد. المكتبة الجامعية و تحديات مجتمع المعلومات. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2009؛
- سلطان الطائي يوسف، حجيم ؛ فوزي دباس العبادي، هاشم. التسويق الالكتروني عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2008،
- كساسرة، محي الدين. نظم التصنيف العالمية وتطبيقاتها في المكتبات الجزائرية. مذكرة ماجستير:علم المكتبات. جامعة قسنطينة،2007؛
- قنديلجي، عامر.البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية .عمان:اليازوري،2008 ،
- قاسم، حشمت. مصادر المعلومات: دراسة المشكلات توفيرها بالمكتبات و مراكز المعلومات، القاهرة: مكتبة غريب 1979
- معمر ،جميلة . المكتبات الجامعية في ظل النهضة التكنولوجية المعاصرة. دكتوراه في علم المكتبات. جامعة منتوري قسنطينة.200
- نافع المدادحة، احمد. أنواع المكتبات. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011؛

النصوص التشريعية

22- مرسوم تنفيذي. رقم98-253. مؤرخ في. 17/غشت/1998. والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة. الجريدة الرسمية.ع. 60، 19/غشت/1998،

23- قرار وزاري مشترك. المؤرخ في. 24/غشت/2004. يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة. الجريدة الرسمية.ع.62، 26/سبتمبر/2004،

24- مرسوم تنفيذي. رقم05-299. مؤرخ في.16/غشت/2005. يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره. الجريدة الرسمية. ع.58، 25/غشت/2005،

25- مرسوم تنفيذي. رقم10-133.مؤرخ في. 5/مايو/2010. يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتعليم العالي. الجريدة الرسمية. ع.31، 9/مايو/2010،

26- قرار وزاري مشترك. مؤرخ في. 3/غشت/1999. يحدد التنظيم الإداري للكلية لدى الجامعة. الجريدة الرسمية.ع.77، 3/نوفمبر/1999،

27- مرسوم تنفيذي رقم. 3-279. مؤرخ في. 23/غشت/2003. يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية. ع.51، 24/غشت/2003،

28- قرار وزاري مشترك. مؤرخ في. 11/ديسمبر/2004. يتضمن تصنيف المناصب العليا لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة. جريدة الرسمية. ع.23. 30/مارس/2005،

وبيوغرفيا

29- كامل شاهين، شريف؛ سيد محمود، أسامة ؛ عبد الحليم زايد، يسرية. المعيار العربي الموحد للمكتبات الجامعية. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، 2014؛ ص ص 109-118. متاح على الخط http://arab-afli.org/media-library/pdf/Academic_Libraries_Standard_I3lem.pdf [تم الإطلاع في 2016/02/05.على الساعة 16]

المراجع باللغة الفرنسية

30- BILLON , Aline- Gérard; PISSIER , Claudine. Evaluation et qualité : état des lieux, Paris, BBF , t43, N°1,1998, pp92-93

31-BUCHANAN, Steven; MCMENEMY, David; ROONEY-BROWNE, Christine. « L'évaluation des services d'information des bibliothèques publiques ». Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2010, n° 4, pp. 30-35. Disponible en ligne : <http://bbf.enssib.fr/Consulté /bbf-2010-04-0030-011>. ISSN 1292-8399.

32-CACALY Serge; LE CADIC ,Yves F ; MELOT , Michel. Dictionnaire Encyclopédique de l'information et de la documentation. Paris : Editions Nathan,199

34- Dictionnaire Larousse illustré 2014. Paris : Larousse, 2014

35- FOUCHET, Pascal ; PECHOIN, Daniel ; SCHUWER, Philippe. Dictionnaire Encyclopédique du Livre T 2 : e à m. Sous la dir. de Paris : Cercle de la Librairie, 2005

36- Définition de la bibliothèque. Disponible en ligne sur https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:2789:ed-5:v1:fr [Consulté le 20/01/2016 à 15h].

37- Taleb Ibrahimi Ahmed. De la Décolonisation à la révolution culturelle : 1962-1972. Alger : SNED, 1981

References

- *Aḥmad al-Dabbās, Rayyā. al-Marji‘ fī ‘ilm al-Maktabāt wa al-ma‘lūmāt. ‘Ammān : Dār Dijlah, 2008;*
- *Aḥmad, Badr ; Muḥammad, Fatḥī ‘Abd al-Hādī. al-Maktabāt al-Jāmi‘īyah, tanẓīmuhā wa-idāratihā wa-khadamātuhā wa-dawruhā fī taṭwīr al-Ta‘līm al-Jāmi‘ī wa al-Baḥth al-‘Ilmī. al-Qāhirah : Dār Gharīb, 2001,*
- *Aḥmad Hamsharī, ‘Umar. al-Maktabah wa-mahārāt istikhdāmihā. ‘Ammān : Dār Ṣafā’, 2009,*
- *‘Abd al-Fattāḥ Qārī, ‘Abd al-Ghafūr. Mu‘jam muṣṭalaḥāt al-Maktabāt wa-al-Ma‘lūmāt : Injilīzī – ‘Arabī. al-Riyāḍ : Maktabat al-Malik Fahd, 2000,*
- *al-Sa‘īd Mabrūk, Ibrāhīm. Idārat al-Maktabāt al-Jāmi‘īyah fī ḍaw’ Ittijāhāt al-Idārah al-mu‘āṣirah. al-Qāhirah : al-Majmū‘ah al-‘Arabīyah lil-Tadrīb, 2012 ;*
- *al-‘Utaybī, Ṣubḥī. Taṭawwur al-Fikr wa-al-anshiṭah al-Idārīyah. ‘Ammān : Dār al-Ḥāmid lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, D. t.*
- *Alzāḥy, Sumayyah. Makānat al-Maktabah al-Jāmi‘īyah fī Siyāsāt al-Ta‘līm al-‘Ālī fī al-Jazā’ir. duktūrāh. ‘ilm al-Maktabāt : Qusanṭīnah, 2014,*
- *Amīn Sulaymān, Sīdū. Dirāsāt fī anwā‘ al-Maktabāt. Maktabat al-Malik Fahd al-Waṭanīyah. Majj 3, al-Riyāḍ : Maktabat al-Malik Fahd al-Waṭanīyah, 2008.*
- *‘Abd Allāh Aḥmad, al-Rashīd. Da‘m al-Baḥth al-‘Ilmī Majallat al-‘Ulūm wa al-Tiqniyah, 1997, ‘A. 41.*
- *‘Awdah ‘Ulaywī, Muḥammad ; Lāzim al-Mālikī, Mujbil. al-Maktabāt al-naw‘īyah : al-Waṭanīyah, al-Jāmi‘īyah, al-mutakhaṣṣiṣah, al-‘Āmmah, al-madrasīyah. ‘Ammān : Mu’assasat al-Warrāq lil-Nashr wa al-Tawzī‘ ; 2006,*

- *ʻAwaḍ altrtwry, Muḥammad ; Zāyid al-Raqab, Muḥammad. Idārat al-jawdah al-shāmilah fī al-Maktabāt wa-marākiz al-maʻlūmāt al-Jāmiʻīyah. ʻAmmān : Dār Ḥāmid, 2009,*
- *Mabrūk Ibrāhīm, al-Saʻīd. al-Maktabah al-Jāmiʻīyah wa taḥaddiyāt mujtamaʻ al-maʻlūmāt. al-Iskandarīyah : Dār al-Wafāʼ li-Dunyā al-Ṭibāʻah wa al-Nashr, 2009 ;*
- *Sulṭān al-Ṭāʼī Yūsuf, ḥjym ; Fawzī Dabbās al-ʻAbbādī, Hāshim. al-Taswīq al-iliktrūnī ʻAmmān : Muʼassasat al-Warrāq lil-Nashr wa al-Tawzīʻ, 2008,*
- *Ksāsrh, Muḥyī al-Dīn,. naẓm al-taṣnīf al-ʻĀlamīyah wa-taṭbīqātuhā fī al-Maktabāt al-Jazāʼirīyah. Mudhakkirah mājistīr : ʻilm al-Maktabāt. Jāmiʻat Qusanṭīnah, 2007 ;*
- *Qndyljy, ʻĀmir. al-Baḥth al-ʻIlmī wa istikhdām maṣādir al-maʻlūmāt al-taqlīdīyah wa-al-iliktrūnīyah. ʻAmmān : al-Yāzūrī, 2008,*
- *Qāsim, Ḥishmat. maṣādir al-maʻlūmāt : dirāsah al-mushkilāt twfyrhā bi-al-maktabāt wa Marākiz al-maʻlūmāt, al-Qāhirah : Maktabat Gharīb 1979*
- *Muʻammar, Jamīlah. al-Maktabāt al-Jāmiʻīyah fī ẓill al-Nahḍah al-Tiknūlūjīyah al-muʻāṣirah. duktūrāh fī ʻilm al-Maktabāt. Jāmiʻat Mintūrī Qusanṭīnah. 200*
- *Nāfiʻ almdādḥh, Aḥmad. anwāʻ al-Maktabāt. ʻAmmān : Dār al-Masīrah lil-Nashr wa al-Tawzīʻ, 2011 ;*